

Distr.: General
15 July 2013
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٩٩ (ك) و (ص) و (أأ) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة
النووية أو استخدامها
تخفيض الخطر النووي
نزع السلاح النووي
تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - ملاحظات
٧		ثالثا - المعلومات الواردة من الحكومات
٧		النمسا
٩		كوبا
١١		العراق
١٢		المكسيك
١٧		قطر

* A/68/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

120813 090813 13-39323 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير وفقا للطلبات الواردة في قرارات الجمعية العامة ٣٣/٦٧ و ٤٥/٦٧ و ٦٠/٦٧.
- ٢ - وفي الفقرة ٣ من القرار ٣٣/٦٧، طلبت الجمعية العامة إلى جميع الدول أن تحيط الأمين العام علما بما بذلته من جهود وما اتخذته من تدابير تنفيذاً لهذا القرار وتحقيقاً لترع السلاح النووي، وطلبت إلى الأمين العام أن يطلع الجمعية العامة على تلك المعلومات في دورتها الثامنة والستين.
- ٣ - وفي الفقرة ٥ من القرار ٤٥/٦٧، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكشف الجهود من أجل تنفيذ التوصيات السبع الواردة في تقرير المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح على نحو تام مما من شأنه أن يقلل إلى حد كبير من خطر اندلاع حرب نووية (الفقرة ٣ من الوثيقة A/56/400) وأن يؤيد المبادرات التي يمكن أن تساهم في تنفيذها وأن يواصل أيضاً تشجيع الدول الأعضاء على النظر في عقد مؤتمر دولي، على النحو المقترح في إعلان الأمم المتحدة للألفية (القرار ٢/٥٥) لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.
- ٤ - وفي الفقرة ٢٣ من القرار ٦٠/٦٧، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ القرار.

ثانياً - ملاحظات

- ٥ - منذ التقرير الأخير (A/67/133 و Corr.1 و Add.1)، أخذت الدول تبذل الجهود لتيسير تنفيذ اتفاقات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على النحو التالي:
 - (أ) في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عقد أعضاء مبادرة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي اجتماعهم الوزاري الخامس الذي أشاروا فيه إلى جملة أمور منها عمل المبادرة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لتيسير تنفيذ التزاماتها لترع السلاح النووي، بما فيها وضع نموذج موحد لإبلاغ المعلومات عن برامجها للأسلحة النووية؛
 - (ب) في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اجتمع وزراء الخارجية وممثلون آخرون رفيعو المستوى في نيويورك وأصدروا نداء مشتركاً يدعون فيه إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وشارك في استضافة الاجتماع وزراء خارجية كل من أستراليا والسويد وفنلندا وكندا والمكسيك وهولندا واليابان واعتمدوا بياناً مشتركاً يدعون فيه جميع الدول

التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك، ولا سيما الدول الثمانية المتبقية في المرفق الثاني، التي يعد تصديقها ضرورياً لدخول المعاهدة حيز النفاذ؛

(ج) كان من المقرر أن ينتهي أجل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ولكن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة لعام ٢٠١١ قد حلت محلها. وعقدت الدورتان الرابعة والخامسة للجنة الاستشارية الثنائية لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وشباط/فبراير ٢٠١٣ على التوالي. وأثناء هاتين الدورتين، واصل كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي مناقشة مسائل عملية تتعلق بتنفيذ المعاهدة؛

(د) عقدت جلسة عام ٢٠١٣ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وهي الجلسة الثانية من دورتها للسنوات الثلاث، أثناء الفترة من ١ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بنيويورك، برئاسة سفير مالطة السيد كريستوفر غريما. وإثر المناقشات التي جرت في الفريق العامل بشأن البند ٤ من جدول الأعمال ("توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية") والتي تناولت الورقات غير الرسمية التي عممها الرئيس، قرر الرئيس أن يعمم ورقتي عمل، على مسؤوليته الشخصية ودون المساس بموقف أي وفد أو حقه في تقديم مقترحات إضافية في الدورة الموضوعية المقبلة للهيئة. وقد تناولت إحدى هاتين الورقتين توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتناولت الأخرى عناصر توجيهية عامة لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وورد في تقرير هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٣ أن ورقتي العمل هاتين لم تمثلتا مواقف تفاوضية ولم تحظيا بتوافق في الآراء وينبغي ألا تشكل سابقة؛

(هـ) وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ عقدت مبادرة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي اجتماعها الوزاري السادس في لاهاي. وفي بيان وزاري مشترك، أكد أعضاء المبادرة على أمور منها ضرورة أن تخفض جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل منهجي ومتواصل كافة الأسلحة النووية، بما فيها الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وأن تتبع في ذلك نهجاً تدريجياً يهدف إلى إلزائها التامة. وأبرز البيان أيضاً تركيز المبادرة المتواصل على الشفافية باعتبارها تدبيراً حيوياً من تدابير بناء الثقة المتعلقة بترع السلاح وعلى أهمية تقليص دور الأسلحة النووية وتقليل أهميتها في العقيدتين العسكرية والنووية؛

(و) وعقد المؤتمر الرابع للدول الحائزة للأسلحة النووية بجنيف، في ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، في ظل رئاسة الاتحاد الروسي. وكان الهدف من الاجتماع هو البناء على مؤتمرات لندن لعام ٢٠٠٩ وباريس لعام ٢٠١١ وواشنطن العاصمة لعام ٢٠١٢. وأكدت الدول الحائزة للأسلحة النووية من جديد التزامها بالهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي وبتزع السلاح العام الكامل، وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وشددت على أهمية العمل سويًا لتنفيذ الإجراءات التي اتفق عليها في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠؛

(ز) وفي الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، عقدت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بجنيف الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، وكان سفير رومانيا كورنل فروتا رئيساً للمؤتمر. ووفقاً لجدول أعمالها الذي أقر في دورتها الأولى التي عقدت في فيينا في عام ٢٠١٢، واصلت اللجنة مداولاتها الموضوعية وأعمالها التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي على النحو التالي:

١' واصلت أيضاً بعض الدول الأطراف دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إحراز المزيد من التقدم، ولا سيما في التوصل إلى إجراء تخفيضات أكبر في جميع أنواع الأسلحة النووية، وزيادة الشفافية والاتفاق على نموذج موحد للإبلاغ، وخفض الوضع التشغيلي للأسلحة النووية وتقليص دور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية، وإزالة الأسلحة المنشورة على أراضي بلدان ثالثة؛

٢' أكدت دول أطراف عديدة في اللجنة التحضيرية على ضرورة التفاوض على برنامج لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد يشمل إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية؛

٣' أشارت دول حائزة للأسلحة النووية إلى مسؤوليتها إزاء العمل على نزع السلاح النووي وأعربت عن عزمها مواصلة العمل سويًا لتفني بجملة أمور منها التزاماتها بتزع السلاح بموجب خطة العمل؛

٤' أعربت الدول الأطراف، فيما يتعلق بعقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، عن أسفها وخيبة أملها الشديدين إزاء تأجيل مؤتمر عام ٢٠١٢. وأكدت من جديد دعمها لعقد هذا المؤتمر وفقاً للاستنتاجات والتوصيات

المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اعتمدت أثناء مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

٥' اشتركت ثمانون دولة في إصدار بيان تعرب فيه عن عميق قلقها إزاء ما يترتب عن الأسلحة النووية من آثار إنسانية وخيمة، وأشارت إلى الضرر غير المقبول الذي يمكن أن ينشأ عن تفجير هذه الأسلحة وأكدت من جديد أنه لا يمكن على الإطلاق استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى أياً كانت الظروف.

٦ - وبالإضافة إلى ما تقدم، تبذل مساع إضافية يمكن أن تسهم في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية:

(أ) أنشأت الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين فريقاً عاماً مفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. واجتمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣ وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وستكون المقترحات التي قدمها بعض الدول الأعضاء إلى الرئيس في كلا الاجتماعين أساساً لإجراء مشاورات في الفريق أثناء اجتماعه الثالث المقرر عقده في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، قدم بعض الدول ورقات عمل وورقات غير رسمية ليوصل الفريق النظر فيها، بشأن مواضيع منها مجالات تركيزه المحتملة. ومن المقرر أن يقدم الفريق العامل إلى الجمعية العامة في جلستها الثامنة والستين تقريراً عن أعماله يتضمن المناقشات التي أجريت وكل المقترحات التي قدمت؛

(ب) وقررت الجمعية العامة كذلك في دورتها السابعة والستين أن تعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ اجتماعاً رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي. وسيكون هذا الاجتماع الرفيع المستوى أول اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق تعقده الجمعية بشأن هذه المسألة الهامة؛

(ج) وبالإضافة إلى ذلك، قررت الجمعية العامة أن تنشئ فريق خبراء حكوميين يعقد اجتماعاته في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ لوضع توصيات بشأن الجوانب المحتملة التي يمكن أن تسهم، إنما بلا تفاوض، في معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى؛

(د) وفي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، استضافت النرويج مؤتمراً دولياً معنياً بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية عقد في أوصلو بمشاركة ١٢٧ حكومة ووكالة من وكالات الأمم المتحدة ومنظمة دولية ومؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني. وكان هذا المؤتمر هو المناسبة الأولى التي التقت فيها الحكومات لكي تعالج الأثر الإنساني الناجم عن أي استخدام للأسلحة النووية.

٧ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أدلى رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما بخطاب في برلين أكد فيه التزام الولايات المتحدة بتحقيق الأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. وأعلن الرئيس أوباما أن إدارته قد أنجزت استعراضاً شاملاً للوضع النووي للولايات المتحدة واعترفت بإجراء مفاوضات مع الاتحاد الروسي بشأن مبادرتين جديدتين لترفع السلاح، هما: تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة بنسبة تصل إلى ثلث الحجم المحدد في ١٥٥٠ رأساً من الرؤوس الحربية بموجب معاهدة ستارت الجديدة؛ والعمل مع حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لتحقيق تخفيضات في كل من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد الروسي الموجودة في أوروبا.

٨ - ومع ذلك، ما زالت هناك نكسات وما زال الشعور بنفاذ الصبر يتنامى مع تباطؤ وتيرة التقدم في مجالات أخرى ذات أهمية رئيسية. ومن الأمثلة ما يلي:

(أ) أن استمرار عجز مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٣ على البدء في أعماله الموضوعية على أساس برنامج عمل متفق عليه قد زاد من حجم الإحباط ومن الشواغل المتعلقة بفعالية تلك الآلية المتعددة الأطراف لترفع السلاح؛

(ب) أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ تجربتها النووية الثالثة على الرغم من الدعوة القوية والصريحة الموجهة إليها من المجتمع الدولي للامتناع عن اتخاذ المزيد من التدابير الاستفزازية، والمخالفة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

(ج) أن المساعي المبذولة لعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية ومن الأسلحة النووية من سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذي أصدرت بشأنه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تكليفاً يقضي بأن يعقد في عام ٢٠١٢ لم تكن مساعٍ ناجحة. وقد أصدر الأمين العام بياناً في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ أحاط فيه علماً بالبيانات التي صدرت عن المشاركين في تقديم قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وأيد تأييداً كاملاً الجهود المتواصلة التي يبذلها الميسر جاكو لايفافا (فنلندا)، بما في ذلك مقترحه الداعي إلى إجراء مشاورات متعددة الأطراف في أقرب وقت ممكن، بما يسمح للمؤتمر بالانعقاد في أقرب فرصة في عام ٢٠١٣؛

(د) وما لبث عدد الأسلحة النووية الموجودة في الترسانات الوطنية مرتفعاً، مع إبقاء آلاف الرؤوس الحربية في حالة تأهب قصوى في إطار استمرار تقييد بعض الدول بمبدأ الردع النووي. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الدول الحائزة للأسلحة النووية تحديث ترساناتها النووية ومنظوماتها لإيصال الأسلحة النووية.

٩ - وما زالت قضايا ناشئة مثل الآثار الإنسانية للأسلحة النووية تكتسي أهمية متزايدة، وكذلك المساعي الجديدة الرامية إلى تنشيط المناقشات بشأن الخطوات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي. ومع ذلك، فإن النكسات وأوجه القلق الشديدة إزاء البطء في إحراز التقدم قد أضعفت الزخم الذي تولد من مؤتمر الأطراف الناجح لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ ومن دورة عام ٢٠١٢ للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٠ - ويواصل كل من الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح مساعيهم لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

ثالثاً - المعلومات الواردة من الحكومات

١١ - بموجب مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، دعيت جميع الدول الأعضاء لإبلاغ الأمين العام بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ بما بذلته من جهود وما اتخذته من تدابير فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٦٧/٣٣ المتعلق بمتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. وبعثت حتى الآن كل من النمسا وكوبا والعراق والمكسيك وقطر ردودها المدرج نصها أدناه. وستصدر الردود الإضافية الواردة من الدول الأعضاء في إضافات لهذا التقرير.

النمسا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣]

في ضوء الدعم النمساوي المتواصل للجهود المبذولة لنزع السلاح النووي وقانون النمسا الدستوري (١٩٩٩/١٤٩) بشأن "جعل النمسا بلداً خالياً من السلاح النووي"، تدعم النمسا بقوة الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة التي اتفق عليها في مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتشارك على وجه الخصوص في المساعي الرامية إلى التغلب على حالة التعطل الراهن التي أصابت آلية الأمم

المتحدة لتزع السلاح، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح، والتي أدت إلى عدم انعقاد مفاوضات موضوعية متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

وفي عام ٢٠١٢، قدمت النمسا مع النرويج والمكسيك مشروع قرار إلى الجمعية العامة بهدف إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وتمثلت ثمرة مفاوضات اللجنة الأولى في نص اعتمد بالتصويت باعتباره قرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧ وأفضى إلى إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بترع السلاح. وقد بدأ هذا الفريق مناقشاته الموضوعية والتفاعلية بشأن نزع السلاح النووي بجنيف في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣. ودعيت كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المعنية للحضور وشاركت في مداولات صريحة ومفتوحة.

وعلاوة على ذلك، تود النمسا أن تشير إلى أهمية الاعتراف ضمن معاهدة عدم الانتشار ودورها الاستعراضية بالآثار الإنسانية الوخيمة الناجمة عن أي استخدام للأسلحة النووية وضرورة الامتثال في جميع الأوقات لأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، شاركت النمسا في وضع بيان مشترك (مرفق) عن البعد الإنساني لترع السلاح النووي قدمته جنوب أفريقيا باسم مجموعة مكونة من ٨٠ دولة أثناء الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد بجنيف، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد ازداد عدد المؤيدين للبيان الإنساني من ١٦ في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٢ إلى ٨٠ في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للمعاهدة في عام ٢٠١٣. وإن النمسا مقتنعة بضرورة تغيير الخطاب الحالي بشأن الأسلحة النووية بصورة جوهرية وبتعزيز فكرة أن أي استخدام للأسلحة النووية، هو أمر مقيت أخلاقيا ومدمر من حيث عواقبه للعالم بأسره وللإنسانية جمعاء. ولهذا، ترى النمسا أنه من الصعب تصور كيف يمكن لأي استخدام للأسلحة النووية أن يكون متفقا مع أحكام القانون الدولي، ولا سيما مع المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عقدت في فيينا حلقة دراسية وطنية بعنوان "الأسلحة النووية، سيف داموقليس: البعد الإنساني لترع السلاح النووي". وناقشت الحلقة الدراسية، المنظمة بالاشتراك مع كل من وزارة الخارجية النمساوية والصليب الأحمر النمساوي، الجوانب الإنسانية وكذلك أبعاد الأسلحة النووية في القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

ويتجلى الاعتراف المتزايد بهذا البعد الإنساني والقانوني للأسلحة النووية في النجاح الساحق الذي أحرزه المؤتمر الدولي المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي نظم في أواسلويومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣. وأكد ما يقرب من ١٣٠ دولة، بالإضافة إلى ممثلين للمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة أنه سيتعذر الاستعداد والتصدي بالقدر الكافي للعواقب الإنسانية لانفجار أي سلاح نووي، بما في ذلك العواقب البيئية والنفسية والاقتصادية الاجتماعية البعيدة المدى التي ستلحق في جميع أنحاء العالم. وفي حين يبدو جلياً أن السبيل الوحيد للتعامل مع هذا التهديد هو إزالته تماماً، فإن مواصلة التوعية بهذه المسألة وفهمها هو أمر مطلوب بالخاص. وإعلان المكسيك عن استضافتها لمؤتمر آخر من هذا القبيل هو خطوة محمودة في هذا الاتجاه.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

ما من شك في أن وجود الأسلحة النووية وما يرتبط بها من أخطار يشكلان أحد التحديات الرئيسية أمام بقاء الجنس البشري.

وهناك قلق دولي متزايد إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. لذا، لا بد من مواصلة التشديد، في جميع المحافل الدولية ذات الصلة، على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وعلى الرغم من إعلان نهاية الحرب الباردة، فإن البشرية لا تزال معرضة بشدة لخطر الفناء نظراً لوجود ما يربو على ١٩ ٠٠٠ سلاح نووي، منها أكثر من ٢ ٠٠٠ سلاح جاهز للاستخدام فوراً.

وسيؤدي استخدام نزر يسير من هذه الترسانة إلى شتاء نووي يخلف عواقب وخيمة على كوكبنا.

فتجارب استخدام الأسلحة النووية والاختبارات التي أجريت أوضحت بجلء أن هذه الأسلحة لها قدرة مدمرة هائلة لا يمكن السيطرة عليها. وبما أن آثار تفجير الأسلحة النووية تتجاوز الحدود الوطنية، فإن هذه المسألة تشكل مصدر قلق بالغ للإنسانية جمعاء.

وتتمثل الوسيلة الناجعة الوحيدة لكفالة أن البشرية لن تعاني أبدا مرة أخرى الآثار الإنسانية المروعة للأسلحة النووية في إلزالة التامة والحظر الدائم لتلك الأسلحة في جميع أنحاء العالم. وللأسف، لم يحرز تقدم يذكر صوب تحقيق هذا الهدف.

وبالنظر إلى الآثار المدمرة للأسلحة النووية، فإن استخدامها يشكل انتهاكا صارخا للمعايير الدولية المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية وحماية البيئة. ولا يمكن تبرير استخدام الأسلحة النووية بأي نظرية أو عقيدة أمنية.

لذا، فمن دواعي القلق الشديد أن تكون عقائد الدفاع الاستراتيجي للدول الحائزة للأسلحة النووية مبررا لاستخدام الأسلحة النووية.

وينبغي التخلي نهائيا عن مفهوم "الردع النووي" لأنه يشجع على حيازة الأسلحة النووية بشكل دائم. ويستخدم هذا المبدأ لتبرير إنفاق أموال طائلة لتحديث التراسانات النووية، وهي أموال يمكن استثمارها في حل ما يواجه سكان العالم من مشاكل أكثر إلحاحا منها، على سبيل المثال، الجوع والفقر والمرض.

وفي عام ١٩٩٦، خلصت محكمة العدل الدولية بالإجماع إلى وجود التزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة.

والمفاوضات بشأن برنامج يُنفذ على مراحل لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة في إطار زمني محدد، بما يشمل إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، ضرورة وينبغي أن تبدأ دون مزيد من الإبطاء. وفي هذا الصدد، ينبغي، في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية العليا إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ولا يمكن أن يظل نزع السلاح النووي هدفا يؤجل باستمرار أو ينحى جانبا. لقد قدمت حركة عدم الانحياز اقتراحا يحدد جدولا زمنيا ملموسا من أجل التخفيض التدريجي للأسلحة النووية بهدف إلزالتها إزالة تامة وحظرها في موعد أقصاه ٢٠٢٥، وهو اقتراح جدير بأن ينظر فيه المجتمع الدولي.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وعلى أساس مبادرة كويبية أيدها أعضاء حركة عدم الانحياز، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا هاما قررت فيه، للمرة الأولى في تاريخ المنظمة، عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

والدعم المقدم من المجتمع الدولي ضروري لكفالة إسهام هذا الاجتماع إسهاماً حقيقياً في إحراز التقدم اللازم في حظر الأسلحة النووية وإزالتها كاملة وصولاً إلى نزع السلاح النووي.

العراق

[الأصل: بالعربية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

إن حكومة العراق تعير أهمية كبيرة لمسألة نزع السلاح العام، وعليه انضم العراق إلى جميع المعاهدات الرئيسية لترع السلاح ويؤكد التزامه الكامل بتنفيذ جميع أحكامها وتنفيذ متطلباتها ومن بينها معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٦٩ وتطبيق البرتوكول الإضافي النموذجي لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وطبقاً للإجراءات الدستورية المتبعة، فإن مراحل إيداع صك الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وصلت إلى مراحلها الأخيرة.

إن تمسك حكومة العراق باتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار يأتي إيماناً منها بأن الانضمام العالمي إلى الاتفاقيات الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل والامتناع العالمي لها دون تمييز، وأن القضاء الكامل على هذه الأسلحة هي من الأمور التي توفر للمجتمع الدولي ضماناً حقيقية ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، فضلاً عن تحقيق السلم والأمن الدوليين.

إن نزع السلاح النووي هو أحد ثوابت وأولويات السياسة الخارجية العراقية، وفقاً للدور الخاص الممنوح له في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح لعام ١٩٧٨ إضافة إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة عام ١٩٩٦، إذ إن الطبيعة المدمرة لهذه الأسلحة تجعل القضاء عليها تماماً وبشكل نهائي ضرورة لبقاء الجنس البشري وإن استمرار وجودها ييقى مصدر تهديد للسلم والأمن الدوليين.

يدعو العراق إلى ضرورة بدء المفاوضات بشأن برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

تؤكد حكومة العراق على أن السبيل الوحيد لضمان عدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو الإزالة التامة لهذه الأسلحة، وفق مراحل تدريجية من شأنها أن

تؤدي إلى بناء الثقة بين الدول الأطراف في المعاهدة. ولا بد من الاتفاق على ضرورة إيجاد صك دولي ملزم لإعطاء ضمانات للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها من قبل الدول الحائزة عليها، مع تحديد الوسائل التي يمكن من خلالها إحراز تقدم لتحقيق هذا الهدف، مما يوفر حوافز للدول خارج معاهدة عدم الانتشار النووي إلى الانضمام إليها.

تؤكد حكومة العراق على ضرورة الالتزام بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ التي تؤكد على أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو مخالف لأحكام القانون الدولي الخاص بالتراعات المسلحة وكذلك التزام الدول بالسعي إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة.

تؤكد حكومة العراق على أن الإرهاب النووي يمثل أحد أكبر وأخطر التهديدات التي تواجه الأمن الدولي، وتعد تدابير الأمن النووي المشددة هي الوسائل الضرورية للحيلولة دون وصول المواد النووية إلى أيدي الإرهابيين وغيرهم من جهات أخرى غير مرخص لها. ولذلك فإن مطلب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والقضاء عليها يعد مطلباً مشروعاً وكفياً بأن يجنب العالم خطر الإرهاب النووي.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

عملاً بالفقرة ٣ من القرار ٣٣/٦٧، المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تعرض حكومة المكسيك المبادرات والتدابير التي اتخذتها من أجل نزع السلاح النووي تنفيذاً للقرار المذكور.

وتود المكسيك، آخذة في الاعتبار التقرير الذي قدمته عن نفس الموضوع في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، عملاً بالقرار ٧٦/٦٥، الإشارة إلى أنها قد أنشأت إطاراً قانونياً ومعياريًا لتنظيم الأنشطة النووية التي تُنفذ في الأراضي الخاضعة لولايتها القضائية.

وعلى وجه التحديد، هناك أحكام دستورية وقوانين تنظيمية تقصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية البحتة^(١)؛ كما أن هناك قواعد دستورية تنص على أن أي تدابير تتخذ في مجال السياسة الخارجية يجب أن تكفل احترام المبادئ الأساسية، مثل السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية^(٢). وتعهدت المكسيك أيضا بشكل ملزم قانونا على الصعيد الدولي باستخدام المواد النووية في الأغراض السلمية وعدم الانتشار والحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك من خلال انضمامها إلى المعاهدات الإقليمية والدولية الرئيسية ذات الصلة بالموضوع وتصديقها عليها^(٣).

وما برحت المكسيك تشارك كل عام في تقديم القرار المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" الذي تقدمه ماليزيا كل سنة منذ عام ١٩٩٦.

وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بالفتوى المذكورة واستنادا إلى عدة معاهدات دولية وإلى قرارات الجمعية العامة والعراف الدولي، قدمت المكسيك في جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مقترحا لتعديل الصك المذكور لوصف استخدام الأسلحة النووية خلال نزاع مسلح دولي بأنه جريمة حرب.

وما فتئت المكسيك أيضا تشارك مشاركة نشطة ومتواصلة وملتزمة في تعزيز نزع السلاح الدولي والأمن الدولي، مؤكدة على الحاجة الواضحة إلى حظر أسلحة الدمار الشامل وإزالتها تماما، ولا سيما الأسلحة النووية، وذلك بالنظر إلى أن المجتمع الدولي قد حظر بالفعل الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

وما زال السعي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية أحد العناصر الأساسية لموقف المكسيك في مختلف المحافل المتعددة الأطراف، وفقا لمبادئ سياستها الخارجية ومبادئ ميثاق

(١) انظر *Political Constitution of the United Mexican States (CPEUM)*, article 27; Act relating article 27 of *the Constitution*, article 2.

(٢) انظر *CPEUM*, article 88, section X.

(٣) انضمت الدولة المكسيكية إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وصدقت عليهما. وانضمت أيضا، منذ عام ١٩٩٩، إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدقت عليها، وأعادت تأكيد استعدادها للامتثال لأحكام ذلك الصك الدولي مع أنه لم يدخل حيز النفاذ بعد.

الأمم المتحدة. لذا، فإن المكسيك ترى أن فتوى محكمة العدل الدولية تمثل نقطة مرجعية هامة في هذا المسعى.

وتلتزم المكسيك التزاما راسخا بترع السلاح النووي، وقد تولت قيادة عدد من الإجراءات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، منها ما يلي:

تقديم مشروع القرار المعنون "المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، إلى جانب النرويج والنمسا، إلى اللجنة الأولى خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، الذي اعتمد بوصفه القرار ٥٦/٦٧

منذ عام ١٩٩٦، وتوخيا لحظر الأسلحة النووية وإزالتها، سعت المكسيك إلى إعادة تفعيل المفاوضات الدولية بشأن نزع السلاح النووي استنادا إلى مبادئ التحقق والارجعة والشفافية، بما أنها لم تُعقد، في إطار آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وتحقيقا لتلك الغاية، قدمت المكسيك، في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، إلى جانب النمسا والنرويج، مشروع قرار من أجل المضي قدما بتلك المفاوضات في سبيل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. واعتمد مشروع القرار ٥٦/٦٧ المعنون "المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف" بأغلبية ١٤٧ صوتا مقابل ٤ أصوات وامتناع ٣١ عضوا عن التصويت، وشارك في تقديمه ٢٠ وفدا.

وبموجب ذلك القرار، أنشأت الجمعية العامة فريقا عاملا مفتوح باب العضوية كان مقررا أن يجتمع في جنيف لمدة ١٥ يوما، في أثناء الفترات التي يتوقف فيها مؤتمر نزع السلاح عن العمل، بمساهمة المنظمات الدولية والمجتمع الدولي، وأسندت إليه ولاية وضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وتقديمها إلى الجمعية العامة.

عقد المؤتمر الدولي بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، في المكسيك، في شباط/فبراير ٢٠١٤

روجت المكسيك، إلى جانب النرويج ومنظمات المجتمع المدني واللجنة الدولية للصليب الأحمر، لضرورة إعطاء زخم جديد للمناقشة التي تتناول نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية من منظور إنساني والتي تركز بشكل أكبر على الوقاية وعلى حماية سلامة الإنسان، بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، قدمت المكسيك، بالتعاون مع دول أخرى، بيانات مشتركة عن العواقب الإنسانية الوخيمة المترتبة على الأسلحة النووية، وانتهاك جميع معايير القانون الإنساني الدولي، والحاجة الملحة إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها تماما.

وقُدمت هذه البيانات في الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية (اللجنة التحضيرية التاسعة للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقودتين في فيينا في عام ٢٠١٢ وفي جنيف في عام ٢٠١٣، وكذلك في اللجنة الأولى للجمعية العامة خلال الدورة السابعة والستين للجمعية، المعقود في نيويورك في عام ٢٠١٢، وهي بيانات حظيت كل مرة بتأييد بلدان شتى.

وشاركت المكسيك أيضا في المؤتمر الدولي المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المعقود في أوصلو يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣.

وأعلنت المكسيك أنها ستعقد مؤتمر متابعة في شباط/فبراير ٢٠١٤، واضعة في اعتبارها ضرورة تعميق المناقشات ومواصلة تقديم حجج مقنعة وقوية بشأن العواقب الإنسانية المدمرة الناجمة عن الأسلحة النووية.

رصد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واحترامها وتنفيذها

تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لترع السلاح وعدم الانتشار لأنها المعاهدة السارية الوحيدة التي تتناول هذين الموضوعين. وفي هذا الصدد، تدعو المكسيك إلى عالمية معاهدة عدم الانتشار وتروج لتنفيذ متوازن لأركانها الثلاثة وهي: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وتدعو المكسيك إلى تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، بهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية، وتشير إلى أهمية إجراء المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي على أساس مبادئ الشفافية والتحقق والارجعة.

وفي هذا الصدد، فقد شاركت المكسيك مشاركة نشطة في مؤتمرات استعراض المعاهدة والاجتماعات التحضيرية لتلك المؤتمرات، سواء بمفردها أو في إطار مجموعات مثل ائتلاف البرنامج الجديد ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

وفي الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف التاسع لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، قدمت المكسيك، بوصفها عضوا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، سبع ورقات عمل عن المواضيع التالية: الحد من دور الأسلحة النووية؛ والأسلحة النووية غير

الاستراتيجية؛ وضوابط التصدير؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والتثقيف في مجال نزع السلاح؛ والتطبيق العام للضمانات في البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية؛ والمناطق الخالية من الأسلحة النووية وضمانات الأمن السلبية.

وأدلت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ببيان مشترك خلال المناقشة العامة وخلال الجزأين الخاصين بترع السلاح وعدم الانتشار النوويين تناول المواضيع التالية: الحد من دور الأسلحة النووية؛ والتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار؛ والأسلحة النووية غير الاستراتيجية؛ والمناطق الخالية من الأسلحة النووية وضمانات الأمن السلبية.

وقدمت المكسيك أيضا، بوصفها عضوا في ائتلاف البرنامج الجديد، ورقي عمل عن الشفافية ونزع السلاح النووي، كما قدمت بيانات خلال المناقشة العامة وخلال الجزأين الخاصين بترع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

المناطق الخالية من الأسلحة النووية

تؤيد المكسيك، بوصفها دولة رائدة من الدول التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم كثيف السكان، إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية باعتبارها وسيلة فعالة لتعزيز نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء مناطق من هذا القبيل في أي منطقة من العالم يجب أن يستند إلى اتفاق الأطراف المعنية وحرية اختيارها. وفي هذا الإطار، فقد دأبت المكسيك دوما على احترام القرارات السيادية للبلدان التي ترغب في إبرام معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وستواصل ذلك.

وتشارك المكسيك أيضا في عمل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي أول وكالة متخصصة أنشئت لضمان تنفيذ أحكام معاهدة تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتساعد المكسيك أيضا في إبقاء المنطقة خالية من الأسلحة النووية وتساهم على الدوام في الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي العام والشامل.

بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

ما فتئت المكسيك تروج بنشاط لبدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية منذ اعتمادها في عام ١٩٩٦. وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى جانب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، إحدى الدعائم الأساسية للنظام العالمي لترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وفي الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تولت المكسيك، إلى جانب السويد، تنسيق عملية المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ترمي إلى الدفع ببدء نفاذ المعاهدة.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

- ١ - تؤمن دولة قطر بأن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها مخالف للقانون الدولي الساري على النزاعات المسلحة، وبخاصة مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي.
- ٢ - ترى دولة قطر باقتناع تام أن الضامن الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو إزالة هذه الأسلحة بشكل تام. وهي لذلك تؤكد على أهمية فتوى محكمة العدل الدولية، التي أشارت في حكمها الصادر بالإجماع إلى أن ثمة التزاماً قائماً بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة.
- ٣ - ترى دولة قطر أن تنفيذ التدابير الثلاثة عشر الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر معاهدة حظر الانتشار النووي لعام ٢٠٠٠ يمثل عاملاً يجب الإسراع به ومن هنا تأتي عملية إنشاء لجنة مخصصة تعنى بترع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح، وذلك من أجل تحديد خطوات من أجل الوصول إلى هدف إزالة الأسلحة النووية بشكل كامل.
- ٤ - قطر دولة خالية من الأسلحة النووية، ولا تمتلك أيّاً من هذه الأسلحة أو وسائل إيصالها، وليس لها أي طموحات أو نوايا لامتلاك أو تطوير برامج ذات علاقة بهذه الأسلحة، ولم تقدم أي مساعدة علمية أو تقنية أو مادية لأي جهة تسعى لامتلاك أو تطوير السلاح النووي، ولم تسمح بممارسة أي نشاطات ذات علاقة بهذه الأسلحة على أراضيها.
- ٥ - إيماناً من دولة قطر بأهمية سلمية الطاقة النووية وعدم الانحراف بها إلى استخدامات عسكرية، فقد انضمت إلى معاهدة حظر الانتشار النووي في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩، ووقعت اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كما وقعت على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وصادقت عليها في ٣ آذار/مارس ١٩٩٧. كذلك فإن قطر تقدمت بطلب عضوية مؤتمر نزع السلاح، وهي الآن عضو مراقب.